اسم المقال: الفاعل الاقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية – ايران إنموذجاً
اسم الكاتب: م.د. يونس مؤيد يونس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1436
تاريخ الاسترداد: 2025/06/14 05:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفاعل الاقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية – ايران إنموذجاً–

Regional Actor and its Influence on Iraqi Foreign Policy – Iran as a Model

م. د. يونس مؤيد يونس (*) younus muayad younus

الملخص

العراق بعد عام 2003 سعى الى بناء علاقات اقليمية ودولية سليمة على اساس المبادئ السلمية وعدم تهدد الأمن الاقليمي والدولي، وهذا التغيير السياسي، وسيولة النظام الدولي حفزت القوى الاقليمية في البيئة الاستراتيجية الى التحرك واقامة مشاريعها الاقليمية، ومن هذه القوى الاقليمية ايران الفاعل الاكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية العراقية؛ نتيجة الروابط والمصالح التي تربط بين الدولتين متبعة استراتيجيات متنوعة لضمان مصالحها القومية في العراق، ليكون العراق ضمن مشروعها الاسلامي الاقليمي.

الكلمات المفتاحية:(الفاعل الاقليمي، العراق، السياسة الخارجية، ايران).

Abstract:

After 2003, Iraq tried to build sound regional and international relations on the basis of peaceful principles and not threaten regional and international security. Because of the political change and the flexibility of the international system, which encouraged the regional powers in the strategic environment to move and establish their regional projects. Among these regional powers, the most effective and influential in Iraqi foreign policy is Iran; As a result of the ties and interests that bind the two countries, they follow various strategies to ensure their national interests in Iraq, so that Iraq is part of its regional Islamic project.

Keywords:(Regional Actor, Iraq, Foreign Policy, Iran)

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل – العراق Email: younis1986mmyy@uomousl.edu.iq

المقدمة

سعى العراق بعد عام 2003 الى بناء علاقات اقليمية ودولية متوازنة على اساس المبادئ السلمية للتعايش السلمي، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى في ظل التغيير الذي شهده في التحول من النظام الاستبدادي الى النظام الديمقراطي، طاوياً صفحة من العداء المتبادل، وما فعله النظام السياسي قبل عام 2003 من مغامرات خارجية اثرت على السمعة الاقليمية والدولية للعراق، واضرت بالشعب العراقي جراء تلك السياسات العدوانية غير محسوبة التكاليف في البيئة الاستراتيجية الاقليمية، فهذا التغير عام 2003، فضلاً عن السيولة في النظام الدولي حفزت القوى الاقليمية في البيئات الاستراتيجية الى التحرك لاكتشاف ذاتها، والتحرك صوب المجالات الحيوية المباشرة، ومنها الفاعل الاقليمي الايراني الذي ازداد قوة بعد عملية التغيير في العراق عام 2003، بعد كسر معادلة التوازن الاقليمي، وفقاً لما تملكه من مرتكزات قوة وتوظيفها من قبل القيادة الدينية والسياسية؛ لاسترجاع الامبراطورية القديمة التي كانت تملكها.

اهمية البحث: تحاول القوى الاقليمية الفاعلة –ايران– التي لديها مشروعها الخارجي الى اتباع استراتيجيات متعددة لتحقيق مصالحها القومية، وتنفيذ اهداف سياستها الخارجية، لذلك تلجأ الى استخدام الامتدادات المذهبية والسياسية للسيطرة على المجال الحيوي المباشر سياسياً وعسكرياً في ظل ما يمتع به ذلك المجال الحيوي المباشر –العراق– من امكانات في المدرك الاستراتيجي للفاعل الاقليمي –ايران– لجعل المجال الحيوي المباشر –العراق– تابعاً بصورة غير مباشر ومنفذا في سياسته الخارجية وكانه حائد صد امامي وفقاً لما يرغب به الفاعل الاقليمي–ايران–.

اشكالية البحث: على الرغم من السعي المستمر للحكومة العراقية اظهار ادائها الخارجي بصورة مستقلة استناداً لمبدأ السيادة وان ادائها لا تمليه عليها أي ارادة خارجية او ارادة داخلية غير ارادة البرنامج الوطني للحكومة العراقية الهادفة الى تحقيق مصالح العراق القومية، الا ان هناك فاعل اقليمي –ايران– مؤثر في الارادة الخارجية العراقية وادائها الدبلوماسي اتجاه الملفات والقضايا الاقليمية والدولية، عبر ما يملكه من ادوات التأثير في الداخل العراقي وانعكاس ذلك التأثير الداخلي في الخارج الدبلوماسي للعراق. لذلك يحاول البحث الاجابة على الاسئلة الآتية:

- هل يمتلك العراق مكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي الايراني؟

- ما قوى التأثير الايراني في السياسة الخارجية؟
- كيفية تأثير الصراع الايراني الامريكي في اداء العراق الخارجي؟
- ما الاداء الخارجي العراقي وفقاً لمعطيات تأثير الفاعل الاقليمي الايراني؟

فرضية البحث: في ظل ضعف الحكومية العراقية في تنفيذ اهداف سياستها الخارجية وادائها الدبلوماسي النابع من تطلعات الشعب الوطنية كلما كان من السهولة على الفواعل الاقليمية المجاورة لاسيما ايران زيادة التأثير في ادائه الخارجي وفقاً لما ترغب في تحقيقه خارجياً لنكون امام اصطفاف محور اقليمي محسوب على ايران في البيئة الاستراتيجية الاقليمية في ظل قوى مصادر التأثير الداخلية المرتبطة خارجياً.

مناهج البحث: لغرض الاجابة على اشكالية ابحث وفرضيته والتحقق من صحتها فتم استخدام المنهج الاستقرائي، واعتماد المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على كيفية تأثير الفاعل الاقليمي الايراني في اداء العراق الدبلوماسي الخارجي وتقييده وعدم التحرك خارجياً بصورة مطلقة.

اولًا: مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي الايراني

يحظى العراق بمكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي الايراني؛ ما يجعل منها متمسكة به وفق استراتيجيات متعددة، وهذه المكانة والاهمية نابعة من الآتي:

1: المكانة الجيوبولتيكية: إن الأهمية الاستراتيجية التي أكسبت العراق هذا الموقع تنبع من طبيعة العلاقة مع الدول المجاورة اولاً، وطبيعة المنطقة وحساسيتها ثانياً، فإن العراق يقع ضمن دائرتين هما: **الأولى:** دول الجوار المباشر والمتمثلة بإيران، وتركيا وسوريا والأردن والسعودية والكويت، إذ يتوسط العراق هذه الدول. **الثانية:** الدائرة الإقليمية التي تمثل باقي دول الخليج العربية وإسرائيل ومصر وفلسطين، فايران تتخوف من يكون أن العراق فاعلاً وعنصر توازن في المنطقة بين دول متمايزة من حيث القوة، في ظل تنافس سياسي شديد بين الدائرتين وحتى بين أطراف الدائرة الواحدة[1].

[1] فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، ط1، (الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، الرياض، 2018)، ص115.

2: المكانة الاقتصادية: ترجع المكانة الاقتصادية للعراق وفقاً للاعتبارات الآتية[1]:

أ. يمثل العراق سوقاً للبضائع والسلع والاستثمارات الاقتصادية الايرانية لكنها تركز على الجوانب الاستهلاكية وليس الانتاجية لربطه بصورة كلياً اليها في تأمين ما يحتاجه المواطن العراقي.

ب. عدم السماح للمنتج المستورد من دول اخرى ان يأخذ مساحة من المنافسة.

ج. جعل اغلب البنوك العراقية مرتبطة بالبنوك الايرانية للاستفادة من فائض العملة الصعبة.

د. اغلب الحقول النفطية المشتركة مسيطرة عليها من قبلها، وتستنزف من العراق موارد مالية نتيجة ذلك، فضلاً عن رفع صادراتها البترولية التي يحتاجها العراق بعد تدمير مصفى بيجي في الحرب على داعش الارهابي.

هـ. طموحها بمد مشروعها لمد اوربا بالغاز الايراني عبر مد الانبوب من العراق والى سوريا ثم البحر الابيض المتوسط.

و. منفذ للتحايل على العقوبات الاقتصادية عبر العراق، اذ يشكل الرئة الرئيسة للاقتصاد الايراني المنهك والمحاصر، ومورداً مهما من موارد العملة الصعبة لإيران، بعد ايقاف الكثير من التعاملات النقدية مع ايران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي لعام 2015[2].

3: المكانة الأمنية: ترجع المكانة الامنية للعراق الى الاعتبارات الآتية:

أ. العراق يمتلك مرتكز العودة بقوة عسكرية في حالة كان هناك تعاون مع أية قوى اقليمية أو دولية كبرى.

ب. تخشى ايران من قيام الولايات المتحدة الأمريكية استخدام العراق للإضرار بالمصالح الإيرانية، ودعم الحركات والجماعات المعارضة لنظامها السياسي، ودفعهم للقيام بعمليات عسكرية داخل اراضيها، فضلاً عن قيام القوات الأمريكية ببناء قواعدها في المناطق الاستراتيجية في العراق

[1] جاسم محمد حاتم، الدور الايراني في الشرق الاوسط: المتغيرات الاقليمية–العراق سوريا، مجلة مدارات ايرانية، العدد4، (2019)، ص138.

[2] سليم الدليمي، الانسحاب الامريكي من سوريا: تموضع في العراق وترقب في ايران، مجلة السياسية الدولية، العدد216، (2019)، ص183؛ هيبة غربي، الاحتجاجات العراقية اللبنانية جراء تنامي السيطرة الايراني وزيادة نفوذها في المنطقة– دراسة تحليلية–، مجلة مدارات ايرانية، العدد2، (2019)، ص118.

لمنع اكتمال الطريق الاستراتيجي لإيران الذي يمر بالعراق إلى سوريا ومنه الى البحر المتوسط[1].

ج. تخشى ايران من ان يكون الوجود الاسرائيلي السري في شمال العراق حسب وجهة نظرها في ظل العلاقات القوية بين الولايات المتحدة الامريكية واقليم كوردستان العراق ما يشكل فرصة لإسرائيل لإنشاء مراكز لمراقبة ايران[2].

4: المكانة الدينية: ترجع مكانة الدينية للعراق وفقاً للاعتبارات الآتية[3]:

أ. يوجد في العراق العديد من المراقد الدينية لال بيت الرسول محمد (صلّ الله عليه وسلم) في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، فأصبح العراق مقصداً رئيساً للسياح الدينيين الإيرانيين.

ب. يوجد في العراق مرجعية النجف بقيادة اية الله السيد علي السيستاني أهم أعضاء مرجعية النجف وأحد المراجع الدينية، ومصدر اقتداء لـ 80% من الشيعة تقريباً.

ج. تحاول ايران بصورة مستمرة على ضمان الأسبقية لرجال الدين الذين تدربوا في قم، المنغمسين في الأيديولوجية الرسمية للجمهورية الإسلامية، وتفضيلهم على رجال الدين الذين تدربوا في حوزات النجف غير السياسية، والتي تعتمد موقف السكينية –الهدوء واللافعالية السياسية–.

د. العراق مكاناً تجتمع فيه المذاهب والأعراق، وكان لسيطرة السنة على رأس الهرم السياسي في السابق أثره في ترسيم شكل العلاقة بين إيران وسائر الدول الخليجية العربية، اما العراق بعد عام 2003، وما حمله من تغيرات في هرم السلطة عزز النفوذ الشيعي ما قلص التوتر المذهبي مع إيران، لكن البناء السياسي الهش في العراق اليوم، وتعاظم ما تسميه إيران بالتبليغ الوهابي على الساحة العراقية يبقي التحدي المذهبي من التحديات الرئيسة التي تواجهها في العراق[4].

---

[1] هيبة غربي، تحليل سياسي: هل تحتاج امريكيا الى العراق لمراقبة ايران، مجلة مدارات ايرانية، العدد4، (2019)، ص32.

[2] خالد عدنان صاحب، التنافس الايراني التريكي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، (العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015)، ص35.

[3] مايكل ايزنشتات وايران برايمر، ايران والعراق، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني، 2015/9/13، شوهد في 2020/10/10، في https://www.washingtoninstitute.org.

[4] فاطمة الصمادي، العراق في الاستراتيجية الايرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014)، ص5.

ثانيًا: قوى زيادة التأثير الايراني في السياسة الخارجية العراقية

تهتم ايران ان يبقى العراق موحداً ومستقراً مع تأثير مميز وكبير في سياستها الداخلية والخارجية وادائه الدبلوماسي؛ ليكون العراق جزء من تحالف استراتيجي معها، ولاستخدامه بوابة لتعزيز النفوذ في البيئة الاستراتيجية الاقليمية، اذ تتلخص الاهداف الايرانية اتجاه العراق بالآتي[1]:

1- الاستقرار السياسي: اذ تعاني من تدخلات الولايات المتحدة الامريكية وسعيها لخلخة استقرار النظام الايراني، لذلك تسعى عبر سياستها الخارجية تجميع الاوراق الاقليمية، والضغط للحصول على اعتراف اقليمي ودولي بالتأثير الذي تمثله لذلك تعمل على الحد الادنى من الحصانة في المواجهة الامريكية.
2- ضمان امنها وسلامة اراضيها الاقليمية عبر بناء قوة عسكرية اقليمية لردع أية قوة معادية لمنع نفسها مصيراً مماثلاً لمصير افغانستان او العراق.
3- تكريس دورها الاقليمي عبر ما تقوم به من عمليات بناء ادوات قوتها في العراق الذي يؤمن لها القوة والنفوذ على مجريات البيئة الاستراتيجية الاقليمية.

ولتحقيق ذلك عملت على الاستفادة من قوى زيادة تأثيرها في العراق وانعكاسه على ادائه الخارجي عبر:

1: قوى التأثير التقليدية- الاحزاب السياسية- ذات الامتداد المذهبي:

اهم ادوات التأثير الايراني في سياسته العراق الخارجية وادائه الدبلوماسي، هو الاحزاب السياسية العراقية التي عادت من منفاها الى العراق بعد عام 2003، الذين يتمتعون بالشرعية؛ نظراً للمقاومة السرية التي كانت تقوم بها اتجاه النظام السياسي في العراق قبل عام 2003، مع تبني البعض منها لنظرية ولاية الفقية ذات المنبع الايراني، ودعم هذه الاحزاب القوي للنظام الايراني بصورة مباشرة وغير المباشرة[2].

[1] حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار: اهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد33، (2011)، ص12.

[2] حاتم، ص168.

بدء النفوذ الإيراني منذ عام 2003، وازداد بعد الانسحاب الأمريكي منه عام 2011، وأن المشروع الإيراني بدء يتضح أمام الأنظار عبر قيامها بالتدخل في أزمات المنطقة، وتحقيق دور أساسي ومؤثر، اي إن الدور الإيراني في العراق؛ نتيجة للقدرة التي تمتلكها إيران في التأثير على الوضع الداخلي فهي تتلقى مقبولية من أغلب الكتل السياسية وهذا يأتي عبر الزيارات التي يقوم بها المسئولون العراقيون من كل الطوائف[1].

وعملت ايران على خلخلة الاوضاع السياسية وعلى اضعاف حكومته لإنشاء قيادة سياسية ضعيفة تدين بالولاء والطاعة لإيران لتحقيق مصالحها باقل تكلفة ممكنة، وهو ما صرح به قائد فيلق القدس الايراني السابق قاسم سليماني "ان بلاده حاضرة في الجنوب اللبناني وفي العراق وان هذين البلدين يخضعان بشكل او بأخر لإرادة طهران وافكاره"[2].

وسعت ايران عبر الروابط التي تتمتع بها سفارتها في العراق مع الاحزاب والقيادات السياسية العراقية بكل الاطراف الى الاحتفاظ بوسائل تأثير قريبة من دوائر صنع القرار الخارجي الدبلوماسي، والتدخل في أي حدث سياسي دبلوماسي مع البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية، أي هناك تقيد في تفعيل العمل الدبلوماسي العراقي، بما في ذلك المواقف ازاء القضايا الاقليمية والدولية، وكيفية تكوين علاقات العراق الاقليمية والدولية، وما هي شركات الدول المسموح لها الاستثمار في العراق؟[3].

2: قوى التأثير الجديدة في البيئة الاستراتيجية الاقليمية:

أ–**الارهاب:** أدى انهيار عدد من دول البيئة الاستراتيجية الشرق اوسطية –العراق وسوريا وليبيا واليمن– الى انشاء مخاطر أمنية منها خلق فراغ أمني منحت فرصاً غير مسبوقة في انتشار التنظيمات الارهابية على اختلاف مسمياتها، وتعزيز انشطتها وقدرتها على التجنيد والتحشيد والتخطيط واستيعاب أية ضربات لاستيعابها وقابليتها على تجديد نفسها بعد تحولها من التنظيم الهرمي الى التنظيم الشبكي وصولاً الى ارهاب الذئاب المنفردة[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص172.

[2] علاء نزار العقاد، ايران في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، مجل مدارات ايرانية، العدد3، (2020)، ص28.

[3] الياس، ص263.

[4] مالك عوني، اعادة انتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع اعادة البناء "سراب الدولة" في الشرق الاوسط؟، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد208، (2017)، ص3.

وان التوسع الذي عرفه التنظيمات الارهابية لاسيما داعش الارهابي أدى الى حالة من الادراك بخطورة الموقف في ظل اتساع التهديدات الذي تزامن مع نشره لخريطة البيئة الاستراتيجية الاقليمية الجديدة تغييراً لخريطة سايكس بيكو وفق تصور تنظيم داعش الارهابي التي تضم الكويت والعراق وسوريا والاردن والاراضي الفلسطينية، الأمر الذي ادى الى اعادة تعريف المواقف الاقليمية من هذا التنظيم الارهابي، وتبدل المواقف لدول عملت على تقويته عبر توظيفه لضرب الخصوم أو المنافسة وبسط النفوذ، فانكفأت بعض القوى الاقليمية لتحصين البيئة الداخلية من التهديدات الارهابية، وبقيت دول الهيبة في المضمار الاقليمي تمارس نفوذها[1].

لذلك بدأت إيران تخشى مسألة انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة ما أعدتها خطوة مهمة للتوجه نحو تحقيق ما تسعى إليه في ظل التدخل بالكثير من الدول بصيغة شرعية، وهو التدخل بحجة مكافحة الإرهاب واظهار نفسها أمام المجتمع الدولي بكونها دولة محاربة للإرهاب، وليس دولة ارهابية وفق النظرة الامريكية، اذ تمكنت من التدخل في المنطقة في ظل ظهور تنظيم داعش الارهابي بصفة شرعية في العراق عام 2014، تحت ذريعة حماية المراقد والمقدسات الدينية، وكان لإيران الدور المهم لمحاربة تنظيم داعش الارهابي في العراق؛ لأن ذلك يشكل خطراً عليها وعلى حلفاءها، أي ان لعبة المتغيرات التي شهدتها البيئة الاستراتيجية الاقليمية بعد عام 2011 كانت لصالح إيران[2].

ب- الوكلاء المحليين وتأثيراتهم الاقليمية والدولية: مع انتشار الصراعات في البيئة الاستراتيجية الشرق اوسطية بعد عام 2011، وتصاعد حدة التنافس بين القوى الاقليمية والدولية، عاد الاهتمام الاكاديمي والسياسي بنظرية الوكالة في العلاقات الدولية، والتي تعني طرفاً خارجياً يفوض وكيلاً للقيام بمهام ما لتحقيق مصالحه دون حضوره مباشرة، علاقة تبنى على توافق اهداف الطرفين، لكنها تكفل للطرف الاول القدرة على التأثير في سلوكيات الآخر وتوجيهها لمصلحته دون تحمل المسؤولية مباشرة، وهي استراتيجية بديلة اقل تكلفة للحروب بين الدول تخوض على ارض دولة ثالثة تحرج الدولة الثالثة خارجيا ودبلوماسياً بفعل ما تخلفه من ارتدادات عكسية وتكاليف باهظة[3]. وتعد الشرعية عاملاً مهماً

[1] سعد عبيد السعيدي واخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص157.

[2] العقاد، ص25.

[3] خالد حنفي علي، تغيرات ومخاطر الوكالة في مناطق الصراعات، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسية الدولية العدد218، (2019)، ص3.

لتمكين الفاعلين من غير الدول في البقاء والاستمرارية، فالشرعية الداخلية يكتسبها هؤلاء الفاعلين عبر الدعم الشعبي لهم وما يقدموه من خدمات، اما الشرعية الدولية فمرتبطة بالدعم الذي تتلقاه من القوى الاقليمية والدولية، ويبدو ان الفاعلين من غير الدول وجدوا ليتكيفوا مع التغييرات التي تطرأ في البيئة الاستراتيجية الاقليمية، وليكونوا مكون ثابت في التفاعلات السياسية والأمنية[1].

ومع عملية التغيير عام 2003 استطاعت ايران اختراق العراق عبر المجموعات الشيعية السياسية المسلحة، هذا الاختراق شكل خوف للبيئة الاقليمية؛ لأنه سيطوقها بهلال النفوذ الايراني في العراق وسوريا وبعض الاقليات الشيعية في الدول الاخرى، ما جعل العراق نقطة توتر دبلوماسي في محيطه الاقليمي[2].

ثالثًا: الصراع الايراني الامريكي واثره على العراق خارجياً

استفادت ايران من تحويل الاخطاء الامريكية في افغانستان والعراق الى فرصة ذهبية واستثنائية لاستنزاف الولايات المتحدة الامريكية عبر خطيين متوازيين هما: **الاول:** دعمت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الامريكي، **الثاني:** استعملت كل اوراقها السياسية والدينية والاقتصادية والجغرافية للنفاذ الى مفاصل وآليات قادة الحكم لدرجة استطاعت ان تخرج الولايات المتحدة الامريكية من العراق واستحوذت عليه[3]، فضلاً عن ذلك حقق الاتفاق النووي الايراني لعام 2015 مأسسة الدور الاقليمي السلبي لإيران الذي عد بمثابة المظلة التي استطاعت التحرك عبره لممارسة دورها اتجاه الأمن الاقليمي بحيث لم يطرأ خطراً على مصالح دول الخليج فقط، بل خطراً على مصالح الامن العالمي وهي: السياسات العدائية اتجاه دول الخليج، في ظل تطور منظومتها الصاروخية بعيدة المدى الوسيلة الرئيسة لحمل الاسلحة النووية لاماكن العمق الأمني الاوربي والغربي، وتشييد القواعد العسكرية في سوريا بالقرب من القواعد

[1] ايمان احمد رجب، اللاعبون الجدد: انماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد187، (2012)، ص ص40-41.

[2] عادل رفيق، ايران المكاسب وادارة الفوضى، (القاهرة، ترجمات المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص ص4-5.

[3] ليال اسعد نحلة، دور الدولة الاقليمية في السياسة الدولية: ايران انموذجاً، (الجامعة اللبنانية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، 2017)، ص ص110-111.

العسكرية الروسية لتكون منصات محتملة لمواجهة لإسرائيل، ودعم الجماعات دون الدولة بالمال والسلاح، والتهديد بإغلاق مضيق هرمز بصورة متواصلة[1].

وجدت ايران ان تطوير قدراتها التقليدية الصاروخية وفوق التقليدية يمكن ان يوفر لها ضمانات ضد تهديدات المستقبل، ويمكن ان تصفي هذه القدرات مصداقية لسلاحها النووي الرادع، فضلاً عن تطوير قدراتها العسكرية البحرية الهجومية، وتحديث قاعدة الصناعات العسكرية المحلية عبر التعاون مع القوى الدولية الكبرى مثل روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية، ما جعل من ايران مهدد لمصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها[2].

وان فلسفة الرئيس الامريكي دونالد ترامب انطلقت من ان ادارة العلاقات مع خصوم الولايات المتحدة الامريكية يكون عبر تهديدهم وتصعيد الخطاب ضدهم، ثم فرض العقوبات الاقتصادية صارمة على دولهم لدفع قادتها الى طاولة المفاوضات، وتنفيذاً لتلك الاستراتيجية قررت الادارة الامريكية الانسحاب الاحادي الجانب من الاتفاق النووي في ايار عام 2018، مع رفض تأكيدات مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان ايران تواصل الوفاء بالتزاماتها وفق اتفاق عام 2015 مع القوى الكبرى[3].

وبدأت بتطبيق الحزمة الأولى من العقوبات التي تشمل الذهب، والالمنيوم، والحديد، والسيارات، والبرمجيات، ثم الحزمة الثانية من العقوبات في تشرين الثاني عام 2018، و الحزمة الثالثة في ايار عام 2019 التي تعد الاشد وطأة؛ لأنها عملت على تصفير الإمدادات الطاقوية الايرانية، والغاء الاستثناءات التي كانت قد منحتها الولايات المتحدة الامريكية لبعض الدول في شراء النفط الايراني[4]، فضلاً عن توقيع العقوبات على شبكة واسعة من الشركات والمؤسسات المالية التي تقدم الدعم لقوات الباسيج – مؤسسات الباسيج التعاونية– التي تستخدم شركات وهمية وتدابير اخرى لإخفاء قوة الباسيج، وادرجت مسؤولين ومواطنين ايرانيين في القائمة السوداء، اما الحزمة الرابعة فكانت على قطاع البتروكيمياويات، وفرضت

---

[1] اشرف محمد كشك، قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النوي، مجلة السياسة الدولية، العدد214،(2018)، ص74.

[2] ضاري سرحان حمادي، القدرات الصاروخية الايرانية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، العدد2،(2011)، ص ص4–5.

[3] عمر عبد العاطي، امريكا.. ايران من المهادنة الى المواجهة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد214، 2018، ص ص86–87.

[4] نيفين مسعد، استجابة ايران وأوراق الضغط، مجل السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية، القاهرة، العدد214، (2018)، ص103.

عقوبات عليها في كانون الاول عام 2020 رداً على استهداف القوات الامريكية في العراق وشملت صناعة المعادن، وشخصيات ايرانية، ولاتزال عملية فرضت العقوبات ووضع اشخاص على القائمة السوداء مستمرة[1]، لذلك عملت ايران على تكثيف وتوجيه النشاط الدبلوماسي للعراق الى تأييد موقفها لمواجهة الضغط الامريكي عليها، التي اعلنت القيادة السياسية في العراق الى رفض العقوبات الامريكية المفروضة على ايران[2].

وفقاً لما سبق دفعت إيران زيادة مقدراتها للمواجهة والدفاع خارج حدودها وفي العمق الاستراتيجي؛ لكونها تؤمن إيماناً راسخاً بأن دورها وأنشطتها المتدخلة في الشأن العراقي، هو نقل ما تعتقده دفاعاً عن النفس إلى أراضي منافسيها، أو أعدائها بشعار مواجهة أعدائها على أرضي حلفائها بدلاً من مواجهتهم على أرضها اعتماداً على مبدأ أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم لكن بلعبة صفرية[3].

كما ان الوجود الامريكي في العراق بعد عام 2014 بناءً على طلب من الحكومة العراقية لمكافحة الارهاب جعل العراق في ازمة حقيقية بدفع من ايران لمهددة من قبل الولايات المتحدة الامريكية؛ كون الدستور لا ينص على اتخاذ العراق محطة للاعتداء على دول الجوار، وفي حالة قيام الولايات المتحدة الامريكية بضرب ايران ستكون هناك رد فعل من قبل الفصائل العراقية اتجاه المصالح الامريكية في العراق وي البيئة الاستراتيجية الاقليمية، كما ان مغادرة الولايات المتحدة الامريكية العراق سيجعل البلد فريسة العنف والفوضى ومصدر لتهديد دول الجوار[4].

لذلك فان الاستراتيجية التي اختارتها ايران في هذا الصراع هو توازن التهديد ومواجهة التصعيد بالتصعيد والذي انعكس في الداخل العراقي، واحرج العمل الدبلوماسي العراق المضيفة للقوات الامريكية التابعة للتحالف الدولي لمكافحة الارهاب الذي كان له دور في حمله مكافحة الارهاب بعد سيطرة تنظيم

---

[1] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، تقرير الحالة الايرانية تشرين الأول 2018: نافذتك على ايران من الداخل والخارج، (الرياض التقرير الشهري، 2018)، ص50.

[2] هيبة غربي، السياسة الخارجية الايرانية ازاء امريكا عهد دونالد ترامب، مجلة مدارات ايرانية، العدد2، (2019)، ص167.

[3] عبدالرحمن فريجة، ادوات التأثير الايراني على- سوريا العراق اليمن-، مجلة مدارات ايرانية، العدد4، (2019)، ص ص45-46.

[4] غربي، هل تحتاج امريكا، ص36.

داعش على اجزاء من العراق، ما قد يعرض العراق الى اغلاق السفارة الامريكية في بغداد واغلاق السفارات الاخرى وفرص عقوبات عليه، وهو ما صرحت به الادارة الامريكية في مواقف عدة[1].

رابعًا: نوعية الاداء السياسي الخارجي العراقي

لا يمكن تصور وجود سياسة خارجية دون وجود اهداف تسعى لتحقيقها وهي سلسلة لامتناهية من الاهداف التي يمكن تسميتها بالميتا–استراتيجية، فالسياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من الاهداف التي تعبر عن قيم ومصالح الوحدة الدولية الاساسية – الدولة– الى تسعى لتحقيقها وفق الآتي: الحفاظ على استقلالية الدولة وزيادة قوتها، وحماية أمنها القومي، ورفاهية المواطنين والتنمية المستدامة، وتعزيز المكانة الاقليمية والدولية، والارتقاء بالسمعة الوطنية عبر الانضمام للمنظومات الاقليمية والدولية المختلفة، والحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من الاخطار الخارجية، ويمكن تحقيق ذلك عبر ادائها الخارجي والدبلوماسي[2].

فالعراق بعد أن كان شمولياً اصبح ديمقراطياً بفعل خارجي، وتضمن الدستور عام 2005 مواد تفضي بأن تكون السياسة الخارجية العراقية مستقلة، ومتوازنة، وبعيدة عن السياسات العبثية التي كان ينتهجها العراق قبل عام 2003، وهو ما نصت عليه المادة 8 منه "يراعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالطرق السلمية، ويقيم علاقات على أساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم الالتزامات الدولية"[3].

ومن جانب آخر أثرت منطقة الصراع الدائر في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى والفاعليين الدوليين بعد عام 2003، بنحو كبير على سياسة العراق الخارجية وادائه الدبلوماسي اتجاه دول منطقة الشرق الأوسط بنحو خاص؛ لان طريقة التغيير التي حدثت في العراق مثلت سابقة خطيرة، جعلت دول البيئة الاقليمية متوجسة من التغيير لأسباب داخلية وخارجية، وبات التعاطي مع الواقع السياسي في العراق قلق ومتراجع ابتعدت فيها الصراحة لما سيؤول اليه طبيعة النظام السياسي، وما التوجهات العامة التي سيبنى عليها، لذلك عمل العراق على تهدئة العلاقات وتوطيدها، والظهور بمظهر تصفير المشاكل، واخفاء

[1] محمد كاظم هاشم، الازمة الايرانية الامريكية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي: الرؤية الايرانية لأسباب الازمة وسبل الحل، مجلة مدارات ايرانية، العدد3، (2020)، ص116.

[2] السعيدي واخرون، ص ص207–208.

[3] الدستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 8.

الاتهامات بالتورط بالإرهاب للدول الاخرى؛ على عد أن النظام الحالي ديمقراطي يختلف عن النظام السابق الجالب للمشاكل مع دول البيئة الاقليمية[1]، فاتجه العراق نحو سياسة خارجية واداء دبلوماسي أكثر اتزاناً نابع من التوجهات الجديدة للدولة في البيئة الاستراتيجية الإقليمية[2].

ما أدى ذلك إلى مرور السياسة الخارجية العراقية ولمدة ليست بالقصيرة بعقبات أسهمت بابتعاده عن محيطه العربي؛ نتيجة لعوامل كثيرة كان أهمها حربه ضد الإرهاب، فضلاً عن الميراث الثقيل الذي ورثهُ من الخلافات والإشكالات التي تحد من تعاونه مع بعض دول الجوار[3].

فالسياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي العراقي تحاول في ظل التهديدات والتعقيدات الاقليمية أن تظهر بمظهر المستقل التي ينحو الى اداء نهج تعاوني تفتحي اقليمي، والخروج من دائرة الانغلاق الاحادي الجانب الاقليمي الفارض لتوجهاته، ولكنها كلما تحاول الخروج، وايجاد بيئة تعاونية، والنيء بنفسه عن دائرة التحالفات، والاتجاه نحو الحياد الايجابي، فإنه يجابه بمتغير داخلي يحبط الاجراءات الخارجية الانفتاحية، ومن ثم يجد صعوبة في التعامل مع توازنات البيئة الاستراتيجية في ظل صعود تحالفات مرنة وهبوط اخرى، لذلك تكون السياسة الخارجية العراقية اتجاه البيئة الاقليمية تنحو الى التعاون المؤقت لحين حدوث تحول ينحدر بسياستها الخارجية اتجاه دوله الى جمود في العلاقات، أما السياسة الخارجية العراقية اتجاه البيئة الاستراتيجية الدولية فإن حركتها اكثر استقلالية باستثناء الولايات المتحدة الامريكية[4].

قبل عام 2003 لم يكن لإيران أي تأثير في الخارجية العراقية؛ لكون النظام العراقية آنذاك كان في عداء مستشري مع النظام السياسي الايراني لاسيما بعد نجاح الثورة الايرانية عام 1979 ورفعها شعار تصدير الثورة الى دول الجوار، ما جعل العراق يقف بالضد من الشعارات الاسلامية وما رافق ذلك حرب

[1] اياد عبدالكريم مجيد وبرهان علي محمد، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي قبل عام 2018: دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد14، (2018)، ص110.

[2] علي زياد العلي، مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الاقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص3، شوهدت في 2020/11/12 في http://www.bayancenter.org.

[3] ايمن الفيصل، منطقة صراع ونجاحات العراق المتحققة في السياسة الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017/5/24، شوهدت 2020/11/13، في https://www.bayancenter.org-.

[4] السعيدي واخرون، ص ص162-163.

طويلة بين ايران والعراق استمرت مدة ثمان سنوات[1]، لكن شاءت الاقدار ان يتماهى التوجه الايراني مع التوجه الامريكي لتلتقي المصلحة للإطاحة بالنظام السياسي في العراق عام 2003.

وفي ظل بيئة اقليمية مأزومة ذات صراعات متعددة بين ايران ودول البيئة الاستراتيجية الاقليمية، فإنها ستتحول وفق وصف الباحث كريم سجادبور الى "حرب جيوسياسية بالوكالة المغلقة بمنازعات عرقية –عربية فارسية–، وطائفية–سنية شيعية–، يدورون في حلقة مفرغة تشغل الطموحات الاقليمية المتصارعة الشوفينية وسياسة الهوية"، ما يحرج الوضع العراقي اذا انحسب على طرف معين، لاسيما ان بعض القوى الاقليمية ترى العراق تحت السيطرة الايرانية بما يهدد استقرارهم وامنهم القومي[2]، في ظل فشل القوى السياسية الداخلية العراقية انتاج دولة قوية لها سياسة خارجية حازمة، الأمر الذي جعل منها دولة تابعة في سياستها الخارجية أو عبارة عن مكان ومكاتب للاستقبال والترحيب للوفود الاجنبية، وللمجاملات الدبلوماسية دون وجود دور فعال يفرض وجوده؛ نتيجة ضعف الارادة الوطنية لمنع التدخلات الخارجية على اختلافها الاقليمية والدولية[3]، لذلك عانت الدبلوماسية العراقية من مشكلة التداخل عبر التوافقات بين الاطراف السياسية الفاعلة، وليس على اساس الفلسفة التي تتباها الدولة طبقاً لمصالحها الوطنية الأمر الذي ادى الى كثير من التعارض وانعكس خارجياً، فقد تتبنى الحكومة رئيس الوزراء موقفاً ما ويختلف معه رئيس الجمهورية او رئيس البرلمان او كتل سياسية، فعلى سبيل المثال في قضية الارهاب المتهمة بها سوريا عام 2009 ورغم التهديد من قبل الحكومة العراقية تقديم طلب الى محكمة العدل الدولية كونها مصدرة للإرهاب الى العراق، وكانت الازمة بين العراق وسوريا على اوجها، الا انه مع بداية الازمة السورية لعام 2011 نلاحظ تقديم الدعم من قبل القوى السياسية العراقية للنظام الحاكم في سوريا على المستوى غير الرسمي فضلاً عن التعاون بين العراق وسوريا على المستوى الرسمي بدفع من ايران لضمان مصالحها[4].

[1] ابو بكر الدسوقي، ايران بين الاشتباك الاقليمي والدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد214، (2018)، ص74.

[2] الياس ميسوم، مستقبل الصراع الايراني السعودي وتداعياته، مجلة مدارات ايرانية، العدد2، (2019)، ص125.

[3] دلال محمود السيد، متلازمة التدهور: بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الاوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد208، (2017)، ص10.

[4] سعدون شلال ظاهر وسلام مجهول، رؤية مستقبلية لمواجهة الاثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد21، (2015)، ص ص47–48.

وشكلت الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي في العراق فرصة لإعادة النظر في علاقات بغداد الخارجية، في ظل حكومة حيدر العبادي السابقة، الذي كان منفتحاً ومتوازناً في إدارة الانفتاح العربي والإقليمي، ومهد لحكومة عادل عبد المهدي السابقة الفرصة لاستثمار هذا الانفتاح وتحديد دفته، وتم الانفتاح الأقوى والأبرز مع المملكة العربية السعودية التي شرعت بإحداث تغييرات في سياساتها الخارجية اتجاه العراق مع تولي زمام القيادة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي وظف دبلوماسية تعتمد نمطين: **الأول:** القنوات الدبلوماسية الرسمية عبر تفعيل دور السفارة السعودية في العراق، والتعامل المباشر مع الحكومة العراقية، بدلا من الاعتماد على سياسة دعم بعض القوى والشخصيات الحزبية، اما **الثاني:** عبر اعتماد دبلوماسية المسار الثاني التي كان من أبرز ملامحها زيارة السيد مقتدى الصدر في نهاية تموز عام 2017، لكن القوى السياسية المضادة لمسار التعاون عملت بالضد من ذلك وتحاول افشال أي تعاون يصب في المصلحة الوطنية العراقية[1].

كما وجدت ايران في بعض فصائل الولائية التي اضحت عنصراً فاعلاً في الساحة العراقية تحقق لها الأمن، وتنفذ سياستها، والدخول في صراعات مع الاعداء دون استخدام ايران مؤسستها العسكرية بشكل مباشر، بجانب رغبتها في الاستمرار في نهج القتال بالمناطق الرمادية، وعلى الاخص صراعها مع الولايات المتحد الامريكية، والمملكة العربية السعودية، او أية دولة اخرى تتعارض مصالحها مع المصالح الايرانية، لذلك استخدمت بعض الفصائل الولائية في حروب بالوكالة في سوريا، والتعرض للسفارة البحرينية في العراق، وتهديد المملكة العربية السعودية، وتشير بعض الدلائل الى ان تلك التنظيمات اسهمت في الدعم اللوجستي لتنفيذ هجمات على منشآت النفط السعودية عام 2019، وحتى عندما ادانت الحكومة العراقية قبل ايام ذلك التفجير امتعضت بعض الاطراف العراقية تلك الادانة[2].

ان النفوذ الايراني المتنامي في العراق انعكس من الدبلوماسية الايجابية الى الدبلوماسية السلبية واصبح مهدداً حقيقياً للأمن القومي الاقليمي وبالأخص أمن دول الخليج وهو ما عبر عنه نائب رئيس

[1] قناة الحرة الفضائية، العراق وجيرانه ونظرية اللعبة، 2019/4/22، شوهدت 2020/11/14 في – https://www.alhurra.com

[2] سليم الدليمي، آفاق جهود العراق في اعادة هيكلة الحشد الشعبي، مجلة السياسة الدولية، العدد219، (2020)، ص250.

العراقي الاسبق طارق الهاشمي ان "طلبات ايران في العراق اوامر، وتحول العراق في عهد رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي من حامي البوابة الشرقية الى مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي العربي"[1].

وفي ظل ذلك لا يمتلك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي رؤية محددة لإدارة هذا التنافس والصراع في البيئة الاستراتيجية الاقليمية؛ فالخطاب الحكومي مازال يتحدث عن التوازن بين الاندماج والحياد في محيط إقليمي محكوم بمنطق الصراع لا التعاون، ولم تتضح ملامح رؤية الحكومة العراقية لكيفية الوصول لمعادلة قادرة على تحقيق هذا التوازن وتحويله إلى مصلحة العراق[2]،

فعلى سبيل المثال وفي ظل الصراع الايراني الامريكي تواجه السياسة الخارجية للعراق وادائه الدبلوماسي خيارين صعبين للغاية اما الالتزام بالعقوبات الامريكية، وفقدان الشراكة مع ايران، او عدم الالتزام بالعقوبات الامريكية، وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية وفرض العقوبات عليه، فالتزام التوازن عبر حظر التعامل التجاري الدولاري مع البنوك الايرانية استجابة للعقوبات، لكنه لم يحظر التعامل اليورو في التعاملات مع ايران، واتجاه الحكومة الى مزيد من المحادثات مع الولايات المتحدة الامريكية لإعفائه من التعاملات التجارية مع ايران، أي موقف العراق الدبلوماسي ينتابه الضبابية بين خصمين ذات تأثير قوي على ا، فضلاً عن تعرضه لضغوط عدم محاسبة المجاميع التي تعرضت للسفارة الامريكية او غيرها من السفارات التي هي في صراع مع ايران[3].

اذ نلتمس التأثير السياسي المباشر لإيران والولايات المتحدة الامريكية في الاختلال أو الاضطراب في خطاب السياسة الخارجية العراقية في ظل غياب الناظم الداخلي، ما يجعلها في مواجهة تصادم أو تصارع إرادات متناقضة لدى القوى السياسية في الداخل العراقي والصراع على السلطة[4].

---

[1] اشرف محمد كشك، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد196، (2014)، ص83.

[2] قناة الحرة الفضائية، العراق وجيرانه ونظرية اللعبة، 2019/4/22، شوهدت 2020/11/14 في- https://www.alhurra.com

[3] هيب غربي، التنافس الامريكي الايراني في العراق من سنة 2003، مجلة مدارات ايرانية، العدد4، (2019)، ص ص122-123.

[4] فراس عباس هاشم، جيوبوليتيكيا السياسة الخارجية العراقية رؤية في معالم التحول، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020/10/21، شوهدت 2020/10/10، في -https://democraticac.de.

وبناءً على ذلك جاء الانتقاد العراقي لقرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب عبر بيانين صادرين عن رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية، وقال الرئيس العراقي السابق فؤاد معصوم، إنه "يأسف لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من اتفاقية جنيف حول البرنامج النووي الإيراني الموقعة نهاية عام 2015 بين إيران ومجموعة 1+5"، ودعا "الولايات المتحدة إلى إعادة النظر بقرارها، معتبرًا أن "الاتفاقية مثلت إنجازاً كبيراً لتعزيز فرص إحلال السلام والتقدم لجميع دول المنطقة والأسرة الدولية، معتبراً أن القرار الأمريكي لن يخدم إمكانية تعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم"[1].

وحتى الاحتجاجات التي شهدها العراق عام 2019 والمستمرة لحد يومنا هذا وان خفضت مستواها، كانت رداً على النفوذ الايراني ومحاولة انهائه او تقليصه، هذا النفوذ الذي شكل ورقة للضغط على العراق في العديد من الملفات الاقليمية والدولية، وهذا الاحتجاجات التي قوبلت برد قاسي سواء من قبل الحكومة العراقية السابقة بقيادة عادل عبدالمهدي، او من قبل المجاميع المسلحة التي قتلت ومستمرة في قتلها للمتظاهرين، ما احرجت العراق في محافل حقوق الانسان الدولية، وعدت ان العراق لايحترم حقوق الانسان المنصوص عليها دستورياً ودولياً، ولايمتلك قدرة حماية المتظاهرين الناشطين.

الخاتمة

سيولة النظام الدولي وكسر التوازن الاستراتيجي بالتغيير الذي حدث في العراق عام 2003، لتصبح القوى الاقليمية شاغلة في السعي المستمر للوصول الى مرتبة الدولة القطب في الاقليم، وهذا ما نجده في الفاعل الايراني ذات الفرصة الاكبر في التأثير لاسيما بعد وصول القوى السياسية ذات الامتداد المذهبي للسلطة في العراق، ما جعل من ايران قوة تأثير في التطورات السياسية الداخلية وانعكاس ذلك خارجياً لضمان المصالح القومية الايرانية ضمن مشروعها القومي والديني لإعادة إمبراطوريتها التي فقدتها سابقاً، وازداد هذا التأثير بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق ثم اعقبها دخول التنظيمات الارهابية وسيطرتها على اجزاء من العراق، لتكون ضمن الدول المتقدمة لمساعدة العراق في حربه ضد الارهاب، كل هذا من اجل ان يكون العراق عمقها الاستراتيجي امام المخططات التي تستهدف نظامها السياسي

[1] موقف العراق من قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، 2018/5/9، شوهد 2020/11/1، في https://www.inp.plus.

بالاستهداف لاسيما بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي معها عام 2015، وما تبعه من عقوبات، كل هذا جعل من سياسة العراق الخارجي وادائه الدبلوماسي يتبع ما تريده الفاعل الايراني اتجاه البيئة الاقليمية ذات التماس المباشر، وجعل العراق مقيد نسبياً في الانفتاح في البيئتين الاقليمية والدولية.

References

a-Documents

Iraq, Permanent Constitution 2005.

b- Books

1. Firas Elias, Central Iraq in Iran's Strategic Mind, I1 (Riyadh, Arabian Gulf Center for Iranian Studies, Riyadh, 2018).

c-Patrols

1- International Institute of Iranian Studies, Iranian Case Report October 2018: Your window on Iran from home and abroad, (Riyadh Monthly Report, 2018).

2- Jassim Mohammad Hatem, Iran's Role in the Middle East: Regional Variables - Iraq Syria, Iranian Orbits Magazine, Issue 4, (2019).

3- Haidar Ali Hussein, Iraq and neighbouring countries: Goals and Interests, Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies Magazine, 33 (2011).

4- Dhari Sarhan Hammadi, Iranian Missile Capabilities, Kirkuk University Journal of Humanities, Issue 2, 2011.

5- Abu Bakr Al-Desouki, Iran between regional and international engagement, International Politics Magazine, Issue 214(2018).

6- Salim al-Dulaimi, Prospects for Iraq's Efforts to Restructure the Popular Mobilization, International Politics Magazine, Issue 219(2020).

7- _____, U.S. Withdrawal from Syria: Placed in Iraq and Anticipation in Iran, International Political Magazine, Issue 216, (2019).

8- Iman Ahmed Rajab, New Players: Patterns and Roles of Non-State Actors in the Arab Region, International Politics Magazine, Issue 187,(2012).

9- Adel Rafik, Iran Gains and Chaos Management (Cairo, Translations of the Egyptian Institute of Studies, 2018).

10- Saad Obeid Saidi and others, Iraqi Foreign Policy After 2014 (Berlin, Arab Democratic Center, 2018)

11- Dalal Mahmoud Al Sayed, Deterioration Syndrome: In Search of a Theoretical Approach to State Failure in the Middle East, Strategic Transformation Supplement, International Politics Journal, Issue 208,(2017).

12- Sahib Khalid Adnan, Iranian-Triki competition in Iraq after 2003, unpublished master's thesis (Iraq, Faculty of Political Science, University of Al-Nahrin, 2015).

13- Fatima Al-Samadi, Iraq in Iran's Strategy: Growing Security and Declining Opportunities (Doha, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2014).

14- 14. Saadoun Shalal Zahir and An Unknown Peace, A Future Vision to Counter the Implications of Iraq from the Geopolitical Conflict in the Arabian Gulf Region, Journal of Geographical Research, Issue 21, (2015).

15- Omar Abdel-Ati, America. Iran from truce to confrontation?, International Politics Magazine, Issue 214, 2018.

16- Alaa Nizar al-Akkad, Iran in Iraq: The Constant and the Transformer in Role and Influence, Iranian Orbit magazine, Issue 3, (2020).

17- Khaled Hanafi Ali, Agency Changes and Risks in Conflict Zones, Theoretical Trends Supplement, International Political Journal Issue 218, (2019).

18- Malik Aouni, Reproducing Failure: Why Do Reconstruction Projects Perpetuate the "Mirage of the State" in the Middle East?, Strategic Transformations Supplement, International Politics Magazine, Issue 208, (2017).

19- Hiba Gharbi, Iraqi-Lebanese protests over growing Iranian control and increased influence in the region - Analytical Study, Iranian Orbits Magazine, Issue 2, (2019).

20- U.S.-Iranian Competition in Iraq from 2003, Iranian Orbits Magazine, Issue 4, (2019).

21- U.S.-Iranian Competition in Iraq from 2003, Iranian Orbits Magazine, Issue 4, (2019).

22- _____ Iranian Foreign Policy toward America Under Donald Trump, Iranian Orbits Magazine, Issue 2, (2019).

23- _____ Political Analysis: Does the U.S. Need Iraq to Monitor Iran, Iranian Orbits Magazine, Issue 4, (2019).

24- Abdul Rahman Freija, Iran's Influence Tools on Syria, Iraq, Yemen, Iranian Orbits Magazine, Issue 4, (2019).

25- Ashraf Mohammed Kashk, Political and Legal Reading of the Nui Agreement, International Politics Magazine, Issue 214, (2018).

26- Renewed Dilemma: Gulf Security in the Iranian Vision, International Politics Magazine, Issue 196, (2014).

27- Iyad Abdul Karim Majid and Burhan Ali Mohammed, Iraqi diplomacy towards the Arab world before 2018: Analytical study, Tikrit Journal of Political Science, Issue 14, (2018).

28- Nevin Massad, Iran's Response and Lobbying Papers, International Political Magazine, Al-Ahram Center for Political Studies and Strategy, Cairo, Issue 214, (2018).

29- Elias Maysum, Future of the Iran-Saudi Conflict and Its Repercussions, Iranian Orbits Magazine, Issue 2, (2019).

30- Lyal Assaad Nahla, Regional State's Role in International Politics: Iran as a Model (Lebanese University Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law, Political science and Administration, 2017).

31- Mohammad Kazem Hashim, Iran-U.S. Crisis After Trump's Withdrawal from the Nuclear Deal: Iran's Vision for Crisis and Ways to Resolve, Iranian Orbits Magazine, Issue 3, (2020)

E-publications:

1- Michael Eisenstadt, Iran Primer, Iran and Iraq, Washington Institute for Lower East Policy, September 13, 2015, seen on December 10, 2020, in https://www.washingtoninstitute.org.

2- Iraq's position on Trump's decision to withdraw from the nuclear deal, 9/5/2018, seen 1/11/2020, in https://www.inp.plus.

3- Firas Abbas Hashem, Geopolitics, Iraqi Foreign Policy Vision in The Contours of Transformation, Arab Democratic Center, Berlin, 21 October 2020, 10/10/2020, seen in https://democraticac.de.

4- Al-Hurra satellite channel, Iraq and its neighbors and game theory, 22 April 2019, seen 14/11/2020 in -https://www.alhurra.com.

5- Ali Ziad al-Ali, Iraqi Foreign Policy Routes at the Regional Interactions Department, Bayan Center for Studies and Planning, 2018, seen on 12 November 2020 in http://www.bayancenter.org.

6- Ayman al-Faisal, Iraq's conflict zone and foreign policy successes, Bayan Center for Studies and Planning, 24 May 2017, seen 13 November 2020, in https://www.bayancenter.org>